BankABC

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
للمؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)
البحرين ١٩ أبريل ٢٠٢٠م

عقدت الجمعية العامة لمساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) اجتماعها السنوي العادي **الكترونيا عبر منصة الاجتماعات الافتراضية زوم** في **يوم الاحد الموافق ١٩ أبريل** ٢٠٢٠م عند تمام الساعة **الثانية عشرة ظهرا** في المقر الرئيسي للمؤسسة بمملكة البحرين وذلك للنظر في **جدول أعمالها** التالي :

أولا :- التصديق على **محضر الاجتماع السابق** للجمعية العامة العادية الذي عقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٩م.

ثانيا :- مناقشة **تقرير مجلس الإدارة** عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في٣١ /٢٠١٩/١٢م والتصديق عليه .

ثالثا :- الاستماع الى **تقرير السادة مراقبي الحسابات** عن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

رابعا :- مناقشة **البيانات المالية للسنة** المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م والمصادقة عليها.

خامسا :- المصادقة على توصية مجلس الادارة **بتخصيص صافي أرباح السنة المالية** المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م علي النحو التالي :-

- تحويل مبلغ ١٩,٣٦٤,٠٠٠ دولار أمريكي **للاحتياطي القانوني** .
- تحويل الرصيد المتبقي وهو ١٧٤,٢٨٤,١٠٠ دولار أمريكي إلى **حساب الارباح المبقاة** .

سادسا :- مناقشة **تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٩م** والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه .

سابعا :- ابراء **ذمة أعضاء مجلس الإدارة** عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م .

ثامنا :- النظر في إعادة **تعيين السادة ارنست و يونغ** كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، بعد اخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

تاسعا :- إطلاع الجمعية العامة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حسب المادة ١٨٩(ج) من قانون الشركات التجارية وكما هو وارد في الايضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

A.lc

T +973 1754 3000
F +973 1753 3163
www.bank-abc.com

Head Office
P.O. Box 5698, Manama, Kingdom of Bahrain (CR: 10299)
Bank ABC (Arab Banking Corporation B.S.C.) is licensed as a conventional wholesale bank by the Central Bank of Bahrain

المكتب الرئيسي
ص.ب. ٥٦٩٨، المنامة، مملكة البحرين (س.ت. ١٠٢٩٩)
بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.)
مرخص كبنك جملة تقليدي من قبل مصرف البحرين المركزي

عاشرا :- ما **يستجد من أعمال طبقاً** لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية .

عملا باحكام **المادة ٤٢/أ** من النظام الأساسي للمؤسسة، تولى **رئاسة الاجتماع السيد الصديق عمر الكبير بصفته رئيسا لمجلس الإدارة**، كما تم تكليف السيد **عبدالخالق شايب** بمهام **أمانة سر الجمعية** بناء على اقتراح من السيد رئيس الجمعية وموافقة الجمعية وذلك في حضور كل من:-

السيد محمد عبدالرضا سليم	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد د. أنور علي المضف	عضو مجلس الإدارة
السيد علي سعد الاشهب	" " "
السيد بشير ابوالقاسم عمر	" " "
السيد د. طارق يوسف المقريف	" " "
السيد خالد عبدالعزيز حسون	" " "
السيد د. يوسف عبدالله العوضي	" " "
السيد د. خالد سعيد كعوان	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد عيسى المتوج	عن **مصرف البحرين المركزي**
السيدة فاطمة عبدالرحمن	" " " "
السيدة مريم المحروس	" " " "
السيدة علياء عمران	" " " "
السيدة ندى ناصر الذوادي	عن **وزارة الصناعة والتجارة والسياحة**
السيدة ليلى عادل راستي	عن **بورصة البحرين**
السيد عيسى الجودر	السادة **أرنست و يونغ** (مدققي الحسابات)
السيد أشواني سيوتيا	" " " "
السيد هاني الشيخ	عن **مسجلي الأسهم** السادة فخرو كارفي كومبيوترشير
السيد أفنيش ميشرا	" " " "

AC

بعد أن **رحب السيد رئيس الجمعية** بالأصالة عن نفسه ونيابة عن مجلس الإدارة والمؤسسة بالسادة المساهمين ومندوبي الجهات الرسمية وبقية السيدات والسادة الحضور، شاكـرا لهـم حسن تلبية الدعوة ... تـم التأكد من **توافر النصاب القانوني** لصحة الاجتماع بحضـور عدد مـن المساهمين الممثلين أصالـة أو نيابة **بنسبة** بلغت ٩٥,٥٧ % من رأس المال المدفوع.

شرعت الجمعية العامة على اثر ذلك في **مداولة بنود جدول أعمالها**، حيث انتهت منـه إلـى اتخاذ جملة القرارات والإجراءات التالية :-

البند الأول :- **التصديق علـى محضـر الاجتمـاع السـابق للجمعيـة العامـة العاديـة الـذى عقـد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٩م.**

أفادت الجمعية العامة العادية باطلاعها على محضر اجتماعها السابق والذي عقد بتـاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٩م بحسب الوارد في كتيب الجمعية الموزع على السادة المساهمين، حيث **أخذت علما بمحتوياته وصادقت عليه** كما تم تقديمه.

البند الثاني :- **مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م والتصديق عليه.**

أفادت الجمعية العامة **بإطلاعهـا** على تقرير مجلس الإدارة عن نشـاط مجموعـة المؤسسـة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م بحسب الوارد فـي كتيـب الجمعيـة الموزع علـى السادة المساهمين، حيث **أخذت علما بمحتوياته وصادقت عليه** .

البند الثالث :- **الاستماع الى تقرير السادة مراقبـي الحسـابات عـن القـوائم الماليـة الموحـدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.**

استمعت الجمعية العامة لتقرير السادة مراقبي الحسابات (السـادة ارنسـت و يونـغ) عـن نشاط مجموعة المؤسسـة خـلال السـنة المالية المنتهية فـي ٢٠١٩/١٢/٣١م حيث أخـذت **علمـا** بمحتوياته .

البند الرابع :- **مناقشـة البيانـات الماليـة للسـنة المنتهيـة فـي ٢٠١٩/١٢/٣١م والمصـادقة عليها .**

طلب السيد رئيس الجمعية من الرئيس التنفيذي للمجموعة **عرض البيانـات الماليـة** للسـنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م **(أ)** ليفتح بعدها **باب النقاش** أمام المساهمين **(ب)** .

أ- عرض الرئيس التنفيذى :-

١- **استهل** الرئيس التنفيذي للمجموعة عرضه بإلقاء الضوء **على ثلاثة عناصر رئيسية** في سياق استعراضه لنتائج السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، أهمها تباطؤ الإقتصاد بشكل عام مما فرض ضغوطا على ربحية المؤسسة وذلك في وقت تسعى فيه

AF

المجموعة للمضي قدما في استثماراتها الاستراتيجية، بما في ذلك الإيفاء بالمتطلبات الرقابية في أسواق عمل المجموعة، وبالأخص في البحرين من حيث تخطيط التعافي (Recovery Planning) ، عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، اختبارات الضغط، ادارة السيولة، الجريمة المالية وغيرها من المتطلبات الأخرى التي صدرت من مصرف البحرين المركزي خلال فترة السنة والنصف الماضية... مما انعكس بشكل مباشر في زيادة النفقات. وأخيرا استجابة مجموعة المؤسسة للتحولات الطارئة على نموذج عملها جراء الثورة الرقمية المالية وما تتطلبه من استثمار جدي لمواكبة تبعاتها.

٢- على ضوء تلك العناصر، تناول الرئيس التنفيذي للمجموعة **عرض البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م** ... مشيرا الى أن المؤسسة حققت **ربحا صافيا بلغ ١٩٤ مليون دولار أمريكي**، مقارنة مع أرباح صافية بلغت ٢٠٢ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٨م ... وذلك على الرغم من إستمرار التحديات العديدة التي شهدها عام ٢٠١٩م من حيث تباطؤ وتيرة النمو والتي تراجعت الى ٢,٢٪، مُشكلة انخفاضاً عن نسبة ٢,٩٪ المسجلة في عام ٢٠١٨، حيث تمثّل تلك النسبة النمو الأبطأ في الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحسب تقارير صندوق النقد الدولي، زاده سوءاً الحروب التجارية التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الصين والاتحاد الأوروبي في بيئة انخفضت فيها أسعار الفائدة، مع ما أدت إليه من ضغوط على هوامش الإقراض. وفي مواجهة هذه الظروف المعاكسة، أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن المؤسسة أبدت قدره على الصمود والمحافظة على استقرار ربحيتها، مستعينة بالمبادرات الإستراتيجية التي اتخذتها في السنوات الماضية لتطوير منتجاتها وتفعيل علاقاتها مع عملائها... فضلا عن مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية.

٣- وأضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة موضّحا أن **الدخل التشغيلي** للمجموعة إرتفع ليصل إلى **٨٦٥ مليون دولار أمريكي** مقارنة بمبلغ ٨١٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م على أساس إجمالي، وعند تعديله لمراعاة أثر سعر الصرف الأجنبي والبنود غير المتكررة، نجد أن إجمالي إيرادات التشغيل الأساسي نمى بنسبة ٤ بالمئة فقط كما أنه إذا ما كان صافي مخصصات الديون المتعثرة قد ارتفع نسبيا إلى ٨٢ مليون دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ ٧٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م، الا أنه يبقى محافظا في معدلاته والتي شهدت تحسنا ملحوظا في كل من البرازيل ونشاط الجملة.

٤- بالمقابل أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة على أن الميزانية العمومية للبنك حافظت على قوتها حيث **بلغ إجمالي الموجودات ٣٠,١ مليار دولار أمريكي** مقارنة بـ ٢٩,٥ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٨م، مستندة في ذلك على قاعدة رأسمال قوية تزيد عن ٤,٥ مليار دولار أمريكي، حيث بلغ **معدل كفاية رأس المال** للمجموعة في نهاية العام ٢٠١٩م وفق اتفاقية بازل الثالثة ١٧,٩٪ فيما بلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال ١٧٪ - وهذه المعدلات تفوق الحد الأدنى المفروض من مصرف البحرين المركزي والمحددة بنسب ١٢,٥٪ و ١٠,٥٪ على التوالي. من ناحية أخرى، أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن **القروض والسلف** نمت بقوة خلال هذه المدة بنسبة ١١٪ لتصل إلى ١٦,٥ مليار دولار أمريكي، بعد استيعاب أثر سعر الصرف الأجنبي، مما يعكس الاستراتيجية المتنوعة للبنك وأفاق النشاط الإيجابية التي كان متوقعا استمرارها خلال سنة ٢٠٢٠م. أمّا **الودائع**

AE

في نهاية الفترة، فقد بلغت قيمتها ٢١ مليار دولار أمريكي، مقارنة بما مقداره ٢٠,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨م، جاءت الزيادة فيها من ودائع العملاء وهو الأمر الطيب الذي تسعى المؤسسة الى تنميته باعتباره الأفضل لتعزيز سيولتها.

٥- وفي ضوء تأكيده على الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة للمساعدة في تطوير ربحيتها خلال عام ٢٠١٩م، أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة بالمضي قدماً في **إعادة توجيه صيرفة الجملة**، حيث ارتفع عدد عملائنا من الشركات، مع تبسيط أعمال المؤسسات المالية، وعرض خدمات إدارة النقد، فضلا عن التمويل الاسلامي الذي شهد عاما ناجحا جدا، بدعم قاعدة عملائه الكبيرة عبر شبكتنا وقدرتنا على تقديم المنتجات.

٦- أما على صعيد **خطة المؤسسة لتعزيز تحولها الرقمي** في مجال التكنولوجيا المالية، أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة أنه تم **إطلاق بنك "إلى"**، مصرف التجزئة الرقمي الجديد والمبتكر في البحرين، في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٩ **كأول مصرف رقمي** بالكامل يُشغّل من خلال الهواتف المتنقّلة فقط في البحرين، والذي يمكّن عملاء التجزئة من إدارة جميع الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف الذكي... لافتا الى أن هذا المصرف استطاع تحقيق معدلات طيبة منذ اطلاقه مقارنة بفروع البنك الأخرى التاريخية العاملة في مجال صيرفة التجزئة.

٧- وفي مؤشر مهم على ترحيب السوق بمتانة البنك وكفاءة إدارة أعماله، بالرغم مما واجهه من صعوبات وتحديات في أسواقه الرئيسية خلال سنة ٢٠١٩م ، ذكر الرئيس التنفيذي للمجموعة أن وكالة ستاندرد أند بورز قامت في الربع الثاني من سنة ٢٠١٩م برفع ملامح التصنيف الائتماني للمؤسسة الى مستقر مع تثبيته عند BBB- وذلك ليتوافق مع استمرار الملامح المستقرة لهذا التصنيف من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني خلال العام ٢٠١٩م التي ثبتت تصنيف البنك عند درجة BBB-... لافتاً الى أنه واذا كانت المؤسسة توقعت أن تكون سنة ٢٠٢٠م مواصلة لمرحلة عدم الإستقرار الإقتصادي التي شهدتها سنة ٢٠١٩م، الا أن **تفشي جائحة كورونا** مع الربع الأول من السنة الجارية، وما خلفه من انكماش اقتصادي غير مسبوق عبر كل الأسواق، بالإضافة الى تراجع أسعار الفائدة والنفط، كل ذلك حدا بالمؤسسة الى أخذ جملة من الإجراءات للتعامل مع التحديات التشغيلية والتمويلية والائتمانية المترتبة على هذه الجائحة، بما يخفف أثارها السلبية على مستخدمي البنك ومساهميه وعملائه.

٨- أضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة موضحا أنه لمجابهة التداعيات **المتوقعة لأزمة فيروس كورونا** قامت المؤسسة بتشكيل غرفة عمليات برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة أو نائبه، والتي تضم تحت مظلتها **ثلاث لجان** للتعامل مع الجانب التشغيلي، والمالي، وأخيرا تداعيات الأزمة على عملاء المؤسسة... موضحا ان اللجنة التشغيلية تلتقي مرتين في اليوم للوقوف على حسن سير العمل وانتظام الموظفين بالبحرين والمجموعة والذين تم تقسيمهم على ثلاث مجموعات – الأولى تعمل من مركز التعافي من الكوارث والمجموعة الثانية تعمل من المنزل عن بعد والمجموعة الأخيرة من مقر عمل المؤسسة لمراعاة إجراءات السلامة الصحية... مؤكدا أن أولوية المؤسسة في هذه المرحلة تبقى سلامة الموظفين والمحافظة على سير العمل في اطاره المعتاد، ولذلك تعمل المؤسسة

AK

على اتخاذ تدابير احترازية عديدة (تختلف بحسب حدة الإجراءات المفروضة في اسواق المجموعة) من بينها اخضاع مقرات المؤسسة لتعقيم وتطهير يومية واسبوعية شاملة (بما في ذلك توفير مواد التعقيم والأقنعة الطبية للموظفين)، واحكام اجراءات التباعد الإجتماعي، والعمل على تذليل العقبات لعمل الموظفين عن بعد مع كل ما يفرضه ذلك من تحديات في مجال أمن المعلومات وتهديدات اختراق الأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة بحرفية عالية وبما يتفق مع أحدث التعليمات الرقابية الرائدة في سياق تحديات فيروس كورونا بالذات.

٩- أما فيما بتعلق **الجانب المالي والخاص بالسيولة**، أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة أن القضية الملحة بالنسبة لجميع البنوك في هذه المرحلة من الأزمة تكمن في بقائها محافظة على سيولتها وذلك من خلال التمسك بالاحتياطيات النقدية ومحاولة بناء المزيد منها... مؤكدا أن المؤسسة قادرة على امتصاص الضغوط الكبيرة، مع وضع احتياطيات حذرة للسيولة فوق الحد الأدنى للمستويات الرقابية.

١٠- بالمقابل، عمدت المؤسسة – على صعيد تقوية مواردها الرأسمالية – إلى التوصية للمساهمين بحجب توزيع أرباح نقدية عن السنة من أجل الإبقاء على كل الدخل التشغيلي المتأتي عن سنة ٢٠١٩م في محاولة لتعزيز الموارد الرأسمالية المتاحه لمواجهة موقف يتطور على مدار الساعة، حيث عمد مجلس الإدارة – ضمن خطة شاملة للتعامل مع آثار كورونا – الى **سحب مقترح توزيع أية أرباح نقدية** عن سنة ٢٠١٩م لحشد ما يلزم من الموارد الرأسمالية للبنك في ظل توجه قامت أهم المصارف المركزية في العالم بالتشجيع عليه أو فرضه باعتباره أحد أهم الأدوات المتاحه للتحوط ضد تداعيات هذه الأزمة.

ب- **نقاش المساهمين** :-

فتح **باب النقاش** أمام المساهمين، حيث طرحت مجموعة من الاسئلة والمقترحات تناولت في أهمها سحب مقترح توزيع أية أرباح نقدية، حقوق أقلية المساهمين، تداعيات كورونا وأثرها على المؤسسة، المخصصات في الشركات التابعة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى فرص تنويع عضوية مجلس الإدارة للجنسين وكذلك فرص ذكر أسماء المساهمين المتدخلين في محضر الجمعية وذلك كما يلي:-

١- في تعليق لأحد السادة المساهمين على قرار مجلس الإدارة **سحب مقترح توزيع أية أرباح نقدية** في ظل الأرباح الطيبة التي حققتها المؤسسة بنهاية ٢٠١٩م وعدم مراعاة ذلك الطرح لحقوق أقلية المساهمين، فضلا عما سببته هذه المعالجة من انخفاض في سعر السهم السوقي، أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن مجلس الإدارة اتخذ هذا القرار من باب المسؤولية تجاه موظفي المؤسسة وعملائها ومساهميها وهو مطمئنا لذلك ومدركا تماما أن بعض الآثار ستترتب من جراء القرار على سعر أسهم المؤسسة على المدى القريب... لكن المقترح يعد الأفضل على المدى المتوسط حفاظاً على مصالح المساهمين أنفسهم والمجموعة تخوض غمار معركتها لتخفيف تبعات فيروس كورونا.

AK

٢- وفي معرض سؤال أحد المساهمين عن **سبب ارتفاع المخصصات الإئتمانية** في القطاع التشغيلي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ٥ مليون في ٢٠١٨م الى ٢٢ مليون في ٢٠١٩م، أجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة أن ذلك يُعزى للمخصصات التي تم أخذها في الأردن (تحوطا لحساب واحد فقط في حالة لم يشهدها بنك المؤسسة التابع في الأردن منذ سنوات طويلة) والتي انعكست على مجمل المخصصات في منطقة الشرق الأوسط وأدت بالضرورة الى ارتفاعها... والذي قابله انخفاض ملحوظ في كل الأسواق الأخرى التي تعمل بها المؤسسة.

٣- في رد على اقتراح لأثنين من المساهمين حول أن **يُمثل أقلية المساهمين في عضوية مجلس الإدارة** ليكون لهم صوت داخل المجلس، أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة ان المساهمين الرئيسين الكبار والمؤسسين تاريخيا للمجموعة لا يشتركان في انتخابات أقلية المساهمين من شريحة الجمهور والتي استحدثت في المؤسسة بعد طرح جزء من رأسمالها للاكتتاب العام في سنة ١٩٩١م... مضيفا أنه وفقاً لقواعد مصرف البحرين المركزي، ليس هناك أي منافع من ترشيح أي مساهم لنفسه ضمن هذه الفئة من شريحة الجمهور... إذ يجب على جميع المصارف المدرجة التي تزمع عقد انتخابات مجلس الإدارة الإلتزام بشروط ترشيح مجلس الإدارة المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والمتمثله في أن يكون كل مقترح من مجلس الإدارة إلى المساهمين لانتخاب أو إعادة انتخاب عضو لمجلس الإدارة مصحوبًا، من بين أمور أخرى، بتوصية من مجلس الإدارة وملخصاً لتوصيات لجنة الحكم المؤسسي...مشيراً الى أن المتطلبات المشار إليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي يتم الالتزام بها بالفعل، وذلك على وجه الخصوص من خلال التدابير التي تتخذها لجنة الحكم المؤسسي، وبعد ذلك من خلال تقديم طلبات المرشحين وارفاق استمارة الترشح الى مصرف البحرين المركزي لإخضاعها لمعايير المناسبة والملائمة Fit and Proper (والتي تتضمن معلومات أكثر تفصيلا عن مؤهلاتهم المهنية وتفاصيل المناصب الأخرى التي يشغلونها...الخ).

٤- كرر أحد المساهمين **طلب سابقا رفع للجمعية العامة السنة الماضية** وذلك لتثبيت أسماء المساهمين المشاركين في مناقشات الجمعية في محضرها... باعتبار أن العرف جرى على ذلك في الكثير من الشركات العاملة في سوق البحرين... حيث رد الرئيس التنفيذي للمجموعة بأن النقطة الرئيسية لا تكمن في مسألة ذكر أسماء المساهمين من عدمها وانما في مدى استجابة المؤسسة للملاحظات التي يطرحها المساهمون في أعمال الجمعية... مذكرا (على سبيل المثال) أن المؤسسة استجابت بتعديل ميثاق لجنة التعيينات والمزايا للمجموعة بتغيير اسم اللجنة إلى "لجنة المكافآت" بما يتماشى مع لوائح مصرف البحرين المركزي وقانون حوكمة الشركات في البحرين، وهو ما اقترحه المساهم نفسه السنة الماضية خلال أعمال الجمعية العامة...مختتما أن المؤسسة تستمع لكل مساهميها وتنظر في مقترحاتهم متى كان لها محل وترى أن محاضر اجتماعات جمعياتها العمومية يراعى في اعدادها أفضل قواعد صياغة المحاضر المتعارف عليها في أكبر الأسواق شفافية.

٥- وردا على سؤال لأحد المساهمين حول ما اذا كانت المؤسسة اتخذت أي اجراءات للخفض من الإنفاق (من بينها خفض العمالة) استجابة **للضغوط الناجمة عن تداعيات فيروس كورونا**... أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن النفقات لا بد لها من التراجع تلقائيا مع

AK

تراجع نشاط البنك عموما فضلا عن اتخاذ خطوات ايجابية أخرى من بينها تأجيل مشاريع استثمارية، مؤكدا أن المؤسسة مازالت تراقب المستجدات المتسارعة للتعامل معها وتبقى مستعدة لفرض أي تدابير اضافية اذا ما دعت الحاجه لذلك... لكنها ليس لديها خطط قائمة لتسريح موظفيها جراء هذه الأزمة.

٦- تساءل أحد السادة المساهمين حول **التطورات الأخيرة في ملف شركة NMC** الإمارتية، أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن المؤسسة أفصحت عن هذه المديونية ومكوناتها في البورصة، كما أخذت كافة احتياطاتها اللازمة للتعامل مع هذا الملف وتتابعه بشكل حثيث وتتمنى أن تكون هنالك نتائج ايجابية في المستقبل.

وفي النهاية، **شكر السادة المساهمون الإدارة التنفيذية** للمؤسسة على شفافيتها مع كل المساهمين وأشادوا بالنتائج الطيبة التي حققتها المؤسسة ... مع تمنياتهم بالدوام التوفيق.

وبعد هذه النقاشات والمدولات **صادقت الجمعية العامة** على البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م كما **تم تقديمها** .

البند الخامس :- المصادقة على توصية مجلس الادارة بعدم تخصيص أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م على النحو التالي.

اطلعت الجمعية العامة على الارباح الصافية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م والبالغة ١٩٤ مليون دولار أمريكي وكذلك التوصية المرفوعة إليها من مجلس الإدارة بعدم تخصيص ارباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م... **وبعد المداولة :-**

"قررت الجمعية العامة :-

١- المصادقة على تحويل مبلغ وقدره ١٩,٣٦٤,٩٠٠ دولار أمريكي للاحتياطي القانوني.

٢- تحويل الرصيد المتبقي وهو ١٧٤,٢٨٤,١٠٠ دولار أمريكي إلى حساب الارباح المبقاة." .

البند السادس :- مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٩م والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه

١- **طلب السيد رئيس مجلس الإدارة** من أمين سر الجمعية إطلاع الجمعية العامة على ملخص بنظام الحكم المؤسسي بالمؤسسة العربية المصرفية ومدى التزام المؤسسة بأحكامه، حيث قام أمين سر الجمعية بإطلاع السادة أعضاء الجمعية العامة **بالجهود** المبذولة من المؤسسة للامتثال لأفضل مبادئ الحكم المؤسسي المعتمدة عالميا، بما في ذلك القواعد النافذة بمملكة البحرين في هذا الخصوص، مؤكدا أن المؤسسة العربية المصرفية تتبع أفضل إرشادات الحكم المؤسسي ومبادئ الممارسات المعتمدة عالميا

AE

ولديها نظام للحكم المؤسسي يوفر إطارا يتسم بالفعالية والشفافية في ممارسة الرقابة الداخلية على نحو منصف.

٢- أضاف أمين سر الجمعية بأن المؤسسة تحرص على الافصاح عن المعلومات الهامة بدقة ووضوح إلى المساهمين وأصحاب المصالح المعنيين عن طريق عدة قنوات تشمل الموقع الالكتروني الذي يتم تحديثه بصورة منتظمة مع إصدارها لتقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية بشأن الأرباح والأداء المالي .

٣- أما على صعيد **أهم التغييرات الأخيرة** التي تمت خلال العام ٢٠١٩م في هذا الشأن أفاد أمين سر الجمعية بما يلي :-

- في يوليو ٢٠١٩، تم تعديل ميثاق لجنة التعيينات والمزايا للمجموعة وتم تغيير اسم لجنة إلى "لجنة المكافآت" بما يتماشى مع لوائح مصرف البحرين المركزي وقانون حوكمة الشركات في البحرين، وايضا ما اقترحه أحد المساهمين السنة الماضية خلال أعمال الجمعية العامة، وهذا دون المساس باختصاصاتها وصلاحياتها المنصوص عليها في ميثاق البنك للحكم المؤسسي .

- بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل ميثاق لجنة التدقيق في يوليو ٢٠١٩ لمواءمته مع دليل قواعد مصرف البحرين المركزي (كتيب التعليمات ٦,٤ HC Module) الذي يتطلب من دائرة الامتثال أن تقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتعتبر لجنة التدقيق مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن نزاهة وفعالية أنظمة الرقابة والممارسات المالية والمحاسبية.

٤- وفي الختام احال أمين سر الجمعية السادة المساهمين الكرام الى تقرير المؤسسة للحكم المؤسسي الموجود ضمن وثائق الجمعية العامة والذي تم توزيعه ويمكن الرجوع اليه في الصفحة ١١٦ من الكتيب.

البند السابع :- <u>ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.</u>

قررت الجمعية العامة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م .

البند الثامن :- <u>النظر في إعادة تعيين السادة ارنست و يونغ كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، بعد اخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .</u>

قررت الجمعية العامة إعادة تعيين السادة (ارنست و يونغ) كمدققين لحسابات المؤسسة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م مع تخويل مجلس الإدارة الحق في تحديد أتعابهم، وذلك بعد ملاحظتها عدم ممانعة مصرف البحرين المركزي في هذا التعيين .

أبدى أحد المساهمين **ملاحظة سابقة قدمت للجمعية العامة السنة الماضية** حول دراسة امكانية تغيير السادة ارنست ويونغ كمدققين لحسابات المؤسسة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م مسلما بانه طبقا للتعليمات الرقابية يتم فقط تغيير الشريك كل ٣ سنوات... حيث أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة أن المؤسسة تعمل على تطوير سياسة مكتوبة لتعيين مدققي الحسابات، لافتا الى أن عملية تعيين مدققي الحسابات تخضع لقوانين كل دولة، وهناك اتجاهات مختلفة في هذا الشأن تتراوح ما بين تغيير الشركة بشكل كامل في دول الاتحاد الأوروبي أو استمرار الشركة مع تغيير الشريك كما هو الحال في الولايات المتحدة. كما أردف بأن المعمول به في البحرين (طبقا لتعليمات السلطات الرقابية وموافقتها) هو استمرار الشركة مع تغيير الشريك كل ٣ سنوات مع الحرص على قصر عمل مدققين الحسابات على جوانب التدقيق دون الجوانب الأخرى (وفق حد معين) لضمان الإستقلالية والحياد اللازمين.

البند التاسع :- <u>اطلاع الجمعية العامة على المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة حسب المادة ١٨٩ (ج) من قانون الشركات التجارية وكما هو وارد في الايضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.</u>

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من الجمعية العامة الإفادة باطلاعها على الايضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م (ص ١٠٦ من كتيب الجمعية العامة) كما تم توزيعها على السادة المساهمين قبل اجتماع الجمعية العامة.

حيث **افادت الجمعية العامة باطلاعها** على الايضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

البند العاشر :- <u>ما يستجد من أعمال طبقا لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية.</u>

١- في تعليق لأحد السادة المساهمين **حول عدم تخصيص بند منفصل على جدول الأعمال لمكافآت مجلس الادارة**، اعتبر هذا المساهم أنه من اختصاص الجمعية العامة النظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة بما فيها تحديد مكافأة اعضاء مجلس الادارة مقترحا ضم هذه الملاحظة لوثائق الجمعية تحت بند المواضيع الأخرى على أن يدرج هذا الموضوع على جدول الأعمال ابتداءاً من السنة القادمة تلافيا لهذا الوضع... أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة ان المؤسسة لا مانع لديها من ادراج بند منفصل لهذه المسألة في العام القادم... لافتا الى أن هناك **تفصيل كامل لمكافآت مجلس الإدارة في الصفحة ١٢٠** من كتيب اجتماع الجمعية العامة العادية وسبب عدم ادارجها يرجع الى أن صرفها لا يرتبط بتحقيق ربحية أو أداء المجموعة في سنة مالية معينه حيث تم الوصول لطريقة الصرف بعد دراسات ونقاشات مع بيوت خبرة وأيضا استهداءا بأفضل ممارسات الحكم المؤسسي، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وانما في كافة أسواق عمل المجموعة وشركاتها

AC

التابعة، حيث أن المؤسسة تدفع لأعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى مسؤولياتهم والتزامهم بالوقت فقط وتعويضاً لهم عن جهدهم، وهي بذلك ثابتة مما يعني أن أعضاء مجلس الإدارة لايتلقون أجراً متغيراً.

٢- أضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة موضحا من جهة أخرى أن **طريقة صرف المكافآت بقرار من مجلس الإدارة** منذ ٢٠١١م استقر العمل بها طوال ثمان سنوات ولم يثر أي اعتراض من الجهات الرقابية أو المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة طوال تلك الفترة... كما أن **الجمعية العامة ناقشت مكافآت مجلس الادارة في اجتماعاتها في أعوام ٢٠١٣م و ٢٠١٤م** على التوالي وتفهم المساهمين موقف المؤسسة في حينها... مردفا أن ممارسة المؤسسة تختلف عن ما يجري عليه العمل في البحرين ومنطقة الخليج، ذلك أن المؤسسة لديها واقع مختلف تفرضه الأسواق التي تعمل بها مع أهمية جذب أعضاء مجلس ادارة مستقلين أكفاء وتعويضهم نظير مجهودهم في ادارة المؤسسة.

٣- علقت ممثلة **وزارة الصناعة والتجارة والسياحة** مقترحة أن **يتم ادارج بند المكافأة** السنوية لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م **في هذا البند العاشر الخاص بما يستجد من أعمال طبقا لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية**، وذلك لاعتماد الجمعية العامة للمكافآت التي تم توزيعها لمجلس الإدارة عن سنة ٢٠١٩م على أن يتم لاحقاً تعزيز هذا الإجراء من الوزارة، حيث نظرت الجمعية العامة في هذا المقترح بالفعل ملاحظةً أن المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة تم الإفصاح عنها بشكل كامل في كتيب الجمعية العامة ضمن تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٩م في الصفحة ١٢٠ وبأنها نسبة معقولة دون النسبة المنصوص عليها في القانون ومطابقة للسنوات السابقة. لذلك... **وبعد المداولة:-**

"قررت الجمعية العامة ادارج بند جديد للمصادقه على المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

قررت الجمعية العامة المصادقه على المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م بحسب تفاصيلها الواردة في الصفحة ١٢٠ من كتيب وثائق الجمعية العامة.

قررت الجمعية العامة أن تخاطب المؤسسة وزارة الصناعة والتجارة و السياحة لأخذ اعتمادها على القرارات الواردة أعلاه في هذا الخصوص."

AF

وفي ختام أعمال الجمعية العامة العادية، أعرب السادة المساهمون عن شكرهم لمجلس الإدارة وكبار المساهمين ، مجددين ثقتهم في مسيرة المؤسسة ، كما سجل السيد رئيس الجمعية شكره الجزيل لصاحب الجلالة **الملك حمد بن عيسى آل خليفة** ملك مملكة البحرين **وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة** رئيس الوزراء **وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة** ولي العهد نائب القائد الاعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على دعمهم الدائم للمؤسسة، متمنيا لهم بالأخص نجاح جهودهم الطيبة بالتعاون مع شعب المملكة المتحضر في التصدي لجائحة كورونا...كما خص بشكره أيضا **سعادة الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة** وزير المالية **وسعادة السيد زايد بن راشد الزياني** وزير الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين **وسعادة السيد رشيد المعراج** محافظ مصرف البحرين المركزي على دعمه الدائم للمؤسسة **وسعادة الشيخ خليفة بن ابراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذي** لبورصة البحرين والذين كان لتعاونهم المتميز مع المؤسسة الأثر الأكبر في النتائج الطيبة التي اظهرتها المؤسسة خلال سنة ٢٠١٩م

وبانتهاء النظر في بنود جدول الأعمال، **رفعت** الجلسة والساعة تشير إلى **الثانية وخمس دقائق ظهرا**.

عبدالخالق شايب
أمين سر الجمعية العامة